

موقع إخباري شامل لجهة بني ملال خنيفرة



المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ببني ملال .. إنجاز 1490 مشروعا ما بين 2005 و2018

عرف إقليم بني ملال، خلال الفترة ما بين 2005 و2018، برمجة ما مجموعه 1490 مشروعا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بكلفة إجمالية وصلت إلى 1 مليار و128 ملايين درهم، ساهمت فيها المبادرة بـ523 مليون درهم (أي 46 في المائة من الغلاف المالي الإجمالي).

وأوضحت حصيلة، توصلت بها وكالة المغرب العربي للأنباء من القسم الاجتماعي بولاية جهة بني ملال-خنيفرة، أنه بالنسبة لبرنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، فقد بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطاره 168 مشروعا بقيمة 29 مليون درهم، وصلت فيها مساهمة المبادرة إلى 20 مليون درهم، مضيئة أنه، بخصوص برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، فقد عرف تمويل 298 مشروعا بقيمة 271 مليون درهم، بلغت مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيها 127 مليون درهم.

وبخصوص البرنامج الأفقي، فقد تمت برمجة 679 مشروعا بكلفة إجمالية بلغت 214 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة بـ142 مليون درهم، في حين بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار برنامج محاربة الهشاشة 82 مشروعا بقيمة مالية 240 مليون درهم، ساهم فيها صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ67 مليون درهم. وبالنسبة لبرنامج التأهيل الترابي فقد عرف برمجة 141 مشروعا بقيمة 199 مليون درهم، وصلت فيها مساهمة المبادرة إلى 81 مليون درهم، بينما تميز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية بالوسط القروي ببرمجة 122 مشروعا بغلاف مالي ناهز 175 مليون درهم، ومساهمة من المبادرة بلغت 86 مليون درهم، همت قطاعات الطرق والمسالك، والكهربة القروية، وتحسين الولوج للخدمات الصحية والتزود بالماء الصالح للشرب. وبخصوص توزيع هذه المشاريع حسب المجال الترابي، فقد أبرزت هذه الحصيلة أن المناطق الجبلية استفادت من 367 مشروعا بقيمة مالية ناهزت 245 مليون درهم، مع مساهمة للمبادرة بغلاف مالي بلغ 136 مليون درهم، بينما استفادت مناطق الدير من 300 مشروع باستثمار بلغ 165 مليون درهم ودعم من المبادرة في حدود 78 مليون درهم. وأشارت الحصيلة إلى أن مناطق السهل فقد استفادت من تعبئة غلاف مالي يناهز 287 مليون درهم لتمويل 178 مشروعا مدعم من المبادرة بمبلغ 69 مليون درهم؛ بينما المناطق الحضرية عرفت إنجاز 596 مشروعا باستثمار مالي وصل إلى 368 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة بما يفوق 201 مليون درهم.

وتستهدف المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية النهوض وتنمية الرأسمال البشري اللامادي، والعمل على جعله محركا وقاطرة للدينامية التنموية الجديدة، وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي يعرفها المغرب. وكان الوالي المنسق الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، السيد محمد دردوري، استعرض، خلال لقاء تواصلبي ببني ملال خلال الشهر الجاري، الخطوط العريضة للمرحلة الثالثة من هذه المبادرة التي ستكلف على المستوى الوطني تعبئة 18 مليار درهم خلال خمس سنوات.

وتتمحور هذه المرحلة حول أربعة برامج، يهدف الأول إلى "تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية الاجتماعية"، من خلال المساهمة في برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي ودعم البنيات التحتية بالأحياء الأقل تجهيزا بالوسط الحضري، في حين يهتم البرنامج الثاني "مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة" عبر تحسين جودة الخدمات وتعبئة الفاعلين. ويراهن البرنامج الثالث على "تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب" باعتماد "مقاربة المشروع" بهدف خلق قيمة

مستدامة للمستفيدين، بينما يسعى البرنامج الرابع إلى "الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة" من خلال التركيز على الجوانب الالامادية للتنمية البشرية خلال فترات حاسمة.